بيان صحفي: لاهاي، ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣

جمعية الدول الأطراف تنهي الأسبوع الأول من اجتماعاتها

ICC-ASP-20131125-PR963 ARA

في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر انتخبت جمعية الدول الأطراف (الجمعية) السيد جيفري ألف هندرسون (ترينيداد وتوباغو) لمنصب قاضي في المحكمة الجنائية الدولية، لفترة تستمر حتى ١٠ آذار/مارس ٢٠٢١.

وفي الجلسة نفسها انتخبت الجمعية أيضا بالإجماع ستة خبراء من لجنة الميزانية والمالية وهم: السيد جوهاني ليميك (إستونيا)، والسيد ديفيد بانيانكا (بوروندي)، والسيدة كارولينا ماريا فرنانديز أوبازو (المكسيك)، والسيد جيل فينكلستاين (فرنسا)، والسيد جيرد ساوبي (ألمانيا) والسيدة هيلين لويز وارن (المملكة المتحدة). ستبدأ فترة الأعضاء في منصبهم هذا بتاريخ ٢١ نيسان/ابريل ٢٠١٤.

في كلمتها الافتتاحية، أشارت رئيسة الجمعية، السفيرة تينا إنتلمان (إستونيا) إلى أن هناك الآن ثمة ١٢٢ من الدول الأطراف لنظام رما الأساسي، بانضمام الكوت ديفوار خلال العام الماضي، مما يدل على دعم المجتمع الدولي للمحكمة بكونها حجر الزاوية للعدالة الجنائية الدولية. وشددت السفيرة إنتلمان على أنه يتعين على الجمعية أن تتصدى للتحديات التي تواجهها المحكمة ومنظومة روما الأساسي بأجملها خاصة تلك المتعلقة بعالمية المحكمة والتعاون والقيود المالية.

وفي الجلسة الافتتاحية وفي كلمته نيابة عن الأمين العام للأمم المتحدة، شدد وكيل الأمم المتحدة للشؤون القانونية والمستشار القانوني، السيد ميغيل دي سيربا سواريس، على أننا نعيش في عصر المساءلة حيث "أصبحت العدالة الجنائية الدولية جزءا لا يتجزأ من بنية العلاقات الدولية؛ والمحكمة الجنائية الدولية تشل محورها". واستمرت هذه الرسالة بتأكيد الأمين العام للأمم المتحدة على "التزامه بمنظومة روما الأساسي للعدالة الجنائية الدولية، وللجمعية العامة، وللمحكمة، ولأعمالها القيّمة التي أنجزتها في مكافحة الإفلات من العقاب".

من جانبه، ذكّر الأمين العام لمنظمة البلدان الناطقة بالفرنسية، السيد عبدو ضيوف، أن ٥٤ من أصل ٧٤ من دولها الأعضاء أصبحوا أطرافا في نظام روما الأساسي، وأن دعم منظمة البلدان الناطقة بالفرنسية، للمحكمة الجنائية الدولية في جملة أمور أخرى، يتم تقديمه من خلال ندوات تدريبية رفيعة المستوى وأنهم يقومون حالياً بالحوار والمناقشات مع الاتحاد الأفريقي. وحث على احترام الثقافات القانونية وعلى الزيادة في الكفاءة التي يمكن تحقيقها عن طريق استخلاص الإلهام من أفضل النظم القانونية المختلفة.

وأبرزت المفوضة السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، السيدة نافي بيلاي، في تعليقاتها أن "تحقيق التصديق العالمي على معاهدة روما هو أمر ضروري لتوسيع مدى نطاق المحكمة الجنائية الدولية، وتحويلها إلى محكمة عالمية حقاً، والتيقن من أن هناك ثمة مساءلة للجميع". وذكّرت الجمعية أيضا أن "الفشل في ضمان المساءلة لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم الدولية الأخرى يلحق بالضرر الحرج ليس فقط للضحايا، بل أيضا للمجتمع ككل".

ولاحظ رئيس المحكمة، القاضي سانغ هيون سونغ، أن الجمعية هي المحفل المناسب لجميع أصحاب المصلحة للنظر في التحديات التي تواجهها منظومة العدالة الجنائية الدولية. وأفاد أيضا أن المحكمة كانت كفئة ونشطة في تنفيذ ميزانيتها وأشار إلى أن توصيات لجنة الميزانية والمالية المتعلقة بالميزانية من شأنها أن توفر للمحكمة الحد الأدنى المناسب من الموارد اللازمة لتنفيذ ولايتها في العام المقبل دون المساس بأعمال الادعاء والأعمال القضائية الأساسية.

وكررت المدعية العامة السيدة فاتو بنسودا، في جملة أمور أخرى، تأكيدها على أن مكتبها سوف يستمر في "العمل استناداً على الأدلة والمبادئ القانونية المعمول بها فقط ضمن إطار نظام روما الأساسي، مع حساسية لمصالح الضحايا والشهود، والعدالة نحو الأشخاص المتهمين" واحترام التزامات المحكمة تجاه المجتمع الدولي.

وأشار رئيس مجلس إدارة الصندوق الاستئماني للضحايا، السيد موتو نوغوتشي، إلى أن الصندوق الاستئماني قد وسع عدد المستفيدين بموجب ولاية المساعدة من ٨٠،٠٠٠ إلى أكثر من ١١٠،٠٠٠ وأن معظم المشاريع قد شملت كلا الجنسين والمداخلات الخاصة بالأطفال تحديداً لدعم الضعف الخاص لدى النساء والأطفال.

خلال المناقشات العامة، قامت ٦٥ دولة فضلا عن منظمة الدول الأمريكية، ومجلس أوروبا، والمنظمات غير الحكومية بمخاطبة الجمعية. وأشار عددا من الدول إلى التقدم الملموس المحرز في التنفيذ المحلي لجرائم نظام روما الأساسي. كما شددت الدول الأطراف بشكل موسع أيضا على مسؤولياتها الأساسية في التحقيق وملاحقة الجرائم الأكثر خطورة بموجب القانون الدولي. كما أكدت الدول الأطراف على التزامها لمكافحة الإفلات من العقاب للجرائم الواردة في نظام روما الأساسي، وحماية نزاهة النظام الأساسي، وأبرزت أهمية التعاون مع المحكمة، وحماية الشهود، وتنفيذ مذكرات الاعتقال المعلقة، والحاجة إلى تحقيق عالمية نظام روما الأساسي وحاجة الجمعية للمناقشة والسعي إلى سبل المضي قدماً بشأن الهواجس التي عبر عنها أعضاء الاتحاد الأفريقي. وبلغ مجموع التعهدات ما يزيد على ٥،٩ مليون يورو للصندوق الاستئماني للضحايا: ٤ مليون يورو من السويد، ومليون يورو من هولندا، و ٩٠٠ ٠٠٠ يورو من ألمانيا.

في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، خلال جلسة استمرت لمدة خمسة ساعات ونصف، نظرت الجمعية ببند عنوانه "جزء خاص وفقاً لطلب من الاتحاد الأفريقي: "إدانة رؤساء الدول والحكومات الحاليين وعواقبها على السلام والاستقرار والمصالحة"". وفي الجزء الخاص، الذي أداره رئيس الجمعية الأول، صاحب السمو الملكي الأمير زيد بن رعد الحسين (الأردن)، تم تقديم عروض تقديمية من قبل السفير رولف اينار فايف (النرويج)، السيدة دجينيبا ديارا، المستشارة القانونية للجنة الاتحاد الأفريقي، فضيلة السيد جيتو مويغاي، النائب العام في كينيا، البروفيسور شريف بسيوني، رئيس لجنة الصياغة لمؤتمر روما الدبلوماسي للأمم المتحدة عام ١٩٩٨ الذي أنشأ المحكمة الجنائية الدولية، والبروفسور المساعد تشارلز سي. جالو، الخبير الأكاديمي في قضايا المحكمة الجنائية الدولية وأفريقيا.

وفي ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، عقدت الجمعية أيضا للمرة الأولى منذ المؤتمر الاستعراضي في عام ٢٠١٠، جلسة عامة مخصصة للضحايا، مع التركيز على المشاركة وجبر الأضرار والاتصالات. وفي جلسة عامة أخرى بشأن التعاون، ناقشت الجمعية وسيلة لتعزيز دعم الدول لحماية الشهود.

تنعقد الدورة الثانية عشرة للجمعية العامة في لاهاي، هولندا، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣.

للمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بالسيدة كريستينا تشسيكي هيلغ على الرقم: ٤٦٤٤٨٧٣١ ٦ ٣١+ أو عن طريق البريد الإلكتروني على العنوان: kristinacsikihelg@gmail.com .

***